

1. تطور النظام النقدي الدولي (International Monetary System):

أولاً. تعريف النظام النقدي الدولي: يعرف النظام النقدي الدولي على أنه مجموع الأدوات والقوانين والقواعد وأساليب التعامل مع المدفوعات الدولية خاصة ما يتعلق منها بالتسويات النهائية للديون، والبنوك المركزية هي المؤسسات التي تقوم بتلك التسويات، وتستعمل هذه البنوك أصولاً تعرف بالنقود الدولية، كما تحتفظ بمقادير احتياطية من تلك الأصول يطلق عليها موجودات احتياطية.

وتنبع أهمية النظام النقدي الدولي من خلال توفيره السيولة الإضافية للدول الأعضاء فيه ولو كانت مشروطة أحياناً، التي تستخدمها في سد احتياجاتها على النطاق الدولي، كما تواجه بها العجزات في موازين مدفوعاتها، وكذا تسوية مختلف معاملات التجارة الخارجية بين الدول وكذا الالتزامات والمديونية.

ثانياً. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب: إن التطور التاريخي للأنظمة النقدية المتبعة يوضح انقسامها إلى ثلاثة أنواع من الأنظمة، يتمثل الأول في نظام قاعدة الذهب، أما الثاني فهو نظام قاعدة الصرف بالذهب، ويعد النظام الورقي الإلزامي هو النظام الثالث.

1. نظام قاعدة الذهب (The Gold Standard) (1870-1914): ساد النظام النقدي الذهبي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبقي سائداً إلى غاية الحرب العالمية الأولى، وأطلق على تلك الفترة بـ "الفترة الذهبية للنظام الذهبي". ووفقاً لقاعدة الذهب أو كما أطلق عليها كذلك بـ "نظام المعدن الواحد"، كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من معدن الذهب، وفي الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء وبيع أي كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته.

ويتخذ نظام قاعدة الذهب أشكالاً ثلاثة متمثلة في نظام المسكوكات الذهبية، ونظام السبائك الذهبية، ونظام الصرف بالذهب.

1-1 قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard): بعد اتخاذ الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسكوكاته¹ من يد إلى يد فأصبح للذهب وظيفة مزدوجة، على المستوى المحلي تعتبر العملات الذهبية وسيط الدفع المقبول في الأسواق المحلية، أما على المستوى الدولي فقد كانت الالتزامات الدولية يتم تسويتها باستعمال الذهب.

وقد أعلنت الولايات المتحدة أن الدولار قابل للتحويل إلى الذهب بمعدل 20.67 دولاراً للأونصة من الذهب (وهو معدل ساري المفعول حتى بداية الحرب العالمية الأولى). وقد تم ربط الجنيه الإسترليني بـ 4.2474 جنيهاً للأونصة من الذهب، وكان تداول الدولار / الجنيه كما يلي:

¹ المسكوكة الذهبية: هي عبارة عن عملة ذهبية مصنوعة من الذهب، المضاف إليه بعض المعادن الأخرى وأهمها النحاس والقصدير لأكسابه الصلابة والسهولة بالتشكيل، وإن قيمة العملة ناجمة عن كمية أو وزن من الذهب الموجود فيها.

$$\frac{20.67 \text{ دولارا للأوقية من الذهب}}{4.2474 \text{ جنيه الأوقية من الذهب}} = \frac{\$}{£/4.8665}$$

- يتطلب تشغيل نظام قاعدة الذهب (قاعدة المسكوكات الذهبية) على المستويين المحلي والدولي توفر شروط معينة نذكر من أهمها ما يلي:
- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بوزن وعيار معين من الذهب وهذا الشرط هو الذي أعطى للذهب سعره الرسمي؛
 - توافر حرية كاملة في سك وصهر الذهب دون تكلفة وهو شرط ضروري لتحقيق التعادل بين السعر السوقي والسعر القانوني للذهب؛
 - ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب وبالعكس، أي توافر حرية تحويل العملات بعضها إلى بعض بلا قيد ولا شرط؛
 - ضرورة عدم وجود قيود على تصدير واستيراد الذهب من الخارج، حتى يتحقق التعادل بين سعر الذهب في الداخل وسعره في الخارج؛
- فإذا كانت عملتان أو أكثر تسيران على قاعدة الذهب، أي أن كل واحدة منهما تعادل وزنا معيناً من الذهب الخالص، فإن سعر الصرف بينهما يتحدد آلياً. ويكون النسبة بين الذهب في كل من العملتين، وهذه النسبة الثابتة تعرف اصطلاحاً بحد التعادل الذهبي أو سعر التعادل (Mint Parity) أو السعر الرسمي (Par Value). وبالتالي تحدد لكل عملة منهما بالأخرى سعر صرف ثابت يتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{حد التعادل الذهبي (سعر التعادل)} = \frac{\text{الوزن المعدني الخالص لإحدى الدولتين}}{\text{الوزن المعدني الخالص للدولة الأخرى}}$$

مثال: نفترض أن كل من العراق ومصر قد ارتبطتا بقاعدة الذهب، وأن القانون المصري يعرف الجنيه بأنه عبارة عن 2.55187 غرام من الذهب، في حين أن القانون العراقي يعرف الدينار العراقي بأنه يساوي 2.48868 غرام من نفس المعدن.

ومنه يكون سعر صرف الجنيه المصري الواحد بالدينار العراقي كما يلي:

$$1 \text{ جنيه} = \frac{2.55187}{2.48868} = 1.025 \text{ دينار}$$

ومن جهة أخرى يكون سعر صرف الدينار العراقي بالنسبة للجنيه المصري كما يلي:

$$01 \text{ دينار} = \frac{2.48868}{2.55187} = 0.975 \text{ جنيه} \text{ (97.5 قرش مصري). (حشيش، شهاب، ص 90)}$$

2-1- قاعدة السبائك الذهبية (Gold Block): تغيرت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى قاعدة السبائك الذهبية، حيث تختلف السبائك عن المسكوكات في عدم تداول السبائك من يد إلى يد بين الناس، وإنما يمكن مبادلة البنكنوت (الأوراق النقدية المماثلة لها) التي أصدرها بنك الإصدار مقابل وزن محدد من الذهب لكل ورقة نقدية.

وقد جاء هذا التحول بعدما أعلن رئيس وزراء بريطانيا (Winston Churchill) في 25 أبريل 1925 عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب على صورة السبائك الذهبية، وذلك بعد أن اعتقد الكثير من رجال السياسة والاقتصاد أن الأسباب الحقيقية وراء الاضطرابات الاقتصادية والنقدية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بسبب الخروج عن قاعدة الذهب واتباع نظام الأسعار المرنة والقيود.

2- قاعدة الصرف بالذهب (Gold Exchange System) (ما بين الحربين 1914-1945): إن نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914 أدى إلى تخلي دول العالم عن نظام المسكوكات الذهبية، نظرا لازدياد نفقات الحرب وازدياد حاجة الدول المتحاربة للنقود لتغطية نفقاتها الحربية الضخمة والتي مولت جزءا منها من خلال طباعة النقود، وفي المقابل فإن كميات الذهب المتوفرة في العالم محدودة، ولا تكفي لتوفير كميات كبيرة من القطع النقدية الذهبية، الأمر الذي نجم عنه تعليق حكومات العالم فعليًا المعيار الذهبي، حيث توقف العمل بقابلية تحويل العملات الورقية إلى ذهب، والقيام بإصدار نقود ورقية ومعدنية إلزامية وطرحها للتداول. ففي ظل هذا النظام يحتفظ البنك المركزي بكميات من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل كتلة نقدية ورقية ومعدنية مساعدة مطروحة للتداول، سواء بما يعادلها من ذهب أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها. واتجهت الدول إلى فرض الرقابة على الصرف وكذا إيقاف تصدير الذهب. كما تم تخفيض القوى العاملة والقدرة الإنتاجية بشكل حاد نظرا للخسائر التي ألحقتها الحرب بكافة الدول، ونتيجة لذلك عرفت مستويات الأسعار ارتفاعا في كل مكان في ختام الحرب في عام 1918.

لقد عرف العالم شكلا ثالثا لنظام الذهب سمي بنظام الصرف بالذهب، بعد ظهور الدول الجديدة التي لا تمتلك الذهب ما ألزم الدول بالتفكير في نظام آخر، وهو ما أوصى به مؤتمر جينوه (Genoa) المنعقد بإيطاليا في الفترة 10 أبريل إلى 19 مايو 1922 باتباع نظام الصرف بالذهب رسميا، حيث في ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك عن طريق احتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول. فمثلا انكلترا والهند، حيث كانت انجلترا على نظام الذهب في حين قامت الهند بتغطية عملتها المتداولة بسندات مسحوبة على انجلترا لصالح الهند، وتحصل انجلترا بالمقابل على فوائد. وهكذا تتحدد عملة البلد التابع بعملة البلد المتبوع وليس بالذهب مباشرة.

وحدة النقد ← تحويل إلى عملة أجنبية ← قابلة للتحويل إلى ذهب

حيث يمكن من خلال هذا النظام تحويل وحدة النقد إلى عملة قابلة للتحويل لذهب، ثم تحويل الأخيرة إلى وزن نسبي من الذهب (وجود علاقة بين وحدة النقد وبين الذهب عن طريق العملة القابلة للتحويل إلى ذهب).

ثالثا. النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز (Bretton woods system) (1945-1971)

أولا. اتفاقية بريتون وودز: تم عقد مؤتمر "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية في ولاية (New Hampshire)، الذي ضم مندوبين من 44 دولة في عام 1944، لبحث أسس نظام النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقواعد التعاون الدولي، والذي انتهى بتوقيع اتفاقية "بريتون وودز" التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد، وإنشاء أهم المؤسسات الاقتصادية في العالم، وهي صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) الذي كان هدفه وضع نظام نقدي دولي جديد للتعاملات المالية الدولية، ييسر المبادلات بين الدول، يساعد على استقرار أسعار الصرف، وكما يساعد على تحقيق التوازن في موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى إنشاء البنك العالمي (World Bank)، الذي كان يطلق عليه البنك العالمي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development)، ليتولى تمويل عملية بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وتمويل التوسع في النشاطات الاقتصادية من خلال العمل على تطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، إضافة إلى ما يوفره من استشارات فنية بخصوص هذا التطوير تمويلا ونشاطا، إضافة إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي أصبحت لاحقا المنظمة العالمية للتجارة.

كان نظام بريتون وودز يربط عملات العالم الرأسمالي بالدولار الأمريكي بأسعار صرف محددة، ويربط الدولار بالذهب بسعر تبادل محدد بـ 35 دولار للأوقية، تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية باستبدال الذهب بالدولار بهذا السعر المحدد، ولا تكون التقلبات في أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة. فهذا يحل الدولار المستند إلى الذهب محل الذهب كمحور لعملات الاقتصاد الرأسمالي الدولي، هذا يعني أنه أصبح مقبولا كعملة دولية. وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة 25 سنة حتى انهياره في عام 1971.

رابعاً. تطورات النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز:

1. اتفاقية سميثسونيان (The Smithsonian Agreement): اجتمع ممثلو مجموعة العشر (The Group of Ten) يوم 18 ديسمبر 1971 في سميثونيان بواشنطن في مقاطعة كولومبيا، وتوصلوا إلى اتفاق عرف باسم مكان الاجتماع "اتفاقيات السميثسونيان"، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على خفض القيمة الذهبية للدولار، وذلك برفع قيمة الأوقية الواحدة من الذهب مقابل الدولار من 35 دولار للأوقية إلى 38 دولار أي بنسبة 8.57٪، وأجيز للعملة أن تتذبذب ضمن نطاق 2.25٪ من الأسعار المثبتة حديثاً بدلا من نسبة ± 0.01 ٪ الموضوعة في نظام بريتون وودز.
2. نظام الثعبان الأوروبي (الثعبان داخل النفق) (Snake in Tunnel): في أبريل 1972 تم إنشاء الإتفاق بين دول المجموعة الأوروبية على الإلتزام بهامش ± 2.25 ٪ بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وبهامش ± 1.25 ٪ في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض، ويسمى هذا النظام " بنظام الثعبان داخل النفق " أي التحرك بحرية كحركة الثعبان (ولكن في حدود معينة داخل النفق)، فكان يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود هامش ± 1.25 ٪ على جانبي السعر المركزي.
3. نظام التعويم الحر بعد 1973 (Free floating System): تمثل سياسة التعويم الحر نقيضا لسياسة تثبيت أسعار الصرف، حيث لا يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف من أجل تدعيم العملة الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية متعلقة بسعر صرف العملات، وتكون بالتالي غير ملزمة بالاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية.
4. اتفاقية جاميكا: انعقد مؤتمر جاميكا في 7-8 جانفي 1976، ولقد جاءت هذه الاتفاقية -والتي دخلت حيز التنفيذ في أول أبريل 1978- للتأكيد على إصلاح النظام النقدي الدولي من خلال اتخاذ جملة من التدابير والقرارات:
 - حرية أسعار الصرف (نظام تعويم العملات)، وذلك تعديلا للمادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي كانت تلزم الدول بتحديد أسعار الصرف الخاصة بالعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل؛
 - إلغاء سعر الصرف الرسمي للذهب (السعر الثابت)؛
 - ترك الحرية الكاملة للبنوك للتعامل في الذهب وتحديد أسعاره؛
 - إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة، وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء؛
 - احتفاظ الذهب بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم، على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

خامسا. النظام النقدي الأوروبي (The European Monetary System)

1. النظام النقدي الأوروبي (EMS) ووحدة النقد الأوروبية (ECU):

يضم النظام النقدي الأوروبي ثماني دول أعضاء في السوق الأوروبية المشتركة وهي (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبرج والدنمارك وبريطانيا)، حيث دخل هذا النظام حيز التنفيذ في 13 مارس 1979.

وتعد وحدة النقد الأوروبية (ECU: The European Currency Unit) إحدى الدعائم الثلاثة الأساسية التي يركز عليها النظام النقدي الأوروبي، فهي لم تكن في شكل عملة ورقية أو قطع نقدية معدنية، وإنما كانت في شكل وحدة حسابية ووحدة للتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية، أصدرها الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي في 13 مارس 1977 كعملة داخلية بين الدول الأعضاء فيه.

فهي كانت عبارة عن عملة مركبة (سلة عملات) تتكون من مقادير محددة من عملات الدول الثمانية الأعضاء في هذا النظام، وكانت هذه الوحدة وحدة حساب فقد جرى فعلا فتح حسابات ودائع مصرفية مسماة بها، كما تم إصدار سندات مسماة بها كذلك.

2. تأسيس الوحدة النقدية (اتفاقية ماستريخت وإطلاق الأورو): تم التوقيع على الاتفاقية رسميا في مدينة ماستريخت بهولندا في السابع من فبراير عام 1992، ثم دخولها حيز التطبيق في أول نوفمبر 1993، بموجب هذه الاتفاقية تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وقد وقعت هذه المعاهدة الشروط للتحويل للعملة النقدية الأوروبية. أما في اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في سبتمبر 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل إسم العملة الأوروبية من الإيكو (ECU) إلى اليورو (EURO)، وأن يحل هذا الأخير محل الإيكو مع بداية 1999، وأن تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالإيكو إلى اليورو على أساس 1 إيكو = 1 يورو. وكان أهم ما يميز عملة اليورو عن الإيكو أنها عملة متكاملة في ذاتها مستقلة في وزنها وقيمتها، وليس سلة من العملات كما هو الحال بالنسبة للإيكو.

حيث يعتبر 1999 / 01 / 01 أي بدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة المعروفة باليورو (Euro)، هو تاريخ بدء نهضة اقتصادية جديدة في الإتحاد الأوروبي (European Union)، حيث يحل تدريجيا اليورو محل العملات الحادية عشر للدول الداخلة في الإتحاد النقدي الأوروبي (European Monetary Unit EMU).